المجلد 2 العدد 1 2023
الباحث
https://resarchsaden.com
مجلة الباحث Researcher Journal
الجمعية الوطنية للبحث العلمي

مقومات بناء الدولة الحديثة وتحدياتها: دراسة مقارنة

عبدالله محمد نعمان المجن

قسم القانون العام/ كلية الحقوق - جامعة عدن

الملخص

تناولت الدراسة معوقات بناء الدولة الحديثة بتحليل مسار التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في اليمن والدول محل المقارنة، وتطرقت الدراسة إلى الية النظام الانتخابي، وإصلاح منظومة القضاء بما يحقق استقلال القضاء ويمكنه من حماية حقوق الانسان، وكذلك اهمية العدالة الانتقالية؛ كونها قضية سياسية وحقوقية ووطنية لا يمكن تجاوزها إذا أردنا الانطلاق نحو المستقبل. وأكدت الدراسة أيضًا أن الديمقراطية يجب ان تكون وسيلة للتخلص من نمط الحكم الاستبدادي والبنى التقليدية والانتقال إلى المجتمع المدني والمواطنة المتساوية وإزالة معوقات التقدم وبناء الدولة الحديثة.

الكلمات المفتاحية: المقومات – التحديات – الدولة الحديثة.

Abstract

The study dealt with the obstacles to building a modern state, through an analysis of the path of democratic transformation and political reform in Yemen and the countries under comparison. It discussed the mechanism of the electoral system and reform of judiciary in a way that achieve its independence to enable to protect human rights . Patriotism cannot be bypassed if we want to move towards the future. The study also confirmed that democracy should be a means to get rid of the authoritarian rule and traditional structures and move to civil society and equal citizenship and remove the obstacles to progress and building a modern state.

Keywords**:** *elements - challenges - the modern state.*

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، كثافة في أطروحات الاصلاح السياسي، انعكس على كثير من السياقات المحلية في شكل حراك سياسي شعبي من ناحية، وأجراءات حكومية تتراوح بين الرفض والاستجابة المحدودة من ناحية أخرى. ولقد أدى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من قمع المعارضة ومصادرة حرية الرأي والتعبير، وارتفاع معدل البطالة وزيادة نسب الفقر وإتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء في معظم الدول العربية، كانت في مجملها أسبابًا أدت إلى اندلاع الاحتجاجات المستمرة على أداء النظام السياسي، وكذلك تدهور مستوى الحريات السياسية، نتيجة تصاعد حدة الغضب الشعبي تجاه هذه السياسات ولجوء الأنظمة الحاكمة إلى قمع هذه الاحتجاجات بأشكال مختلفة (العليكم 2008م).

لقد ظل احتكار السياسة من بعض النخب السياسية وعدم السماح بحرية التعبير عن الرأي وضعف مؤسسات التمثيل النيابي سمة عامة للأنظمة العربية، بالإضافة إلى ذلك استبعاد قوى سياسية بكاملها من المشاركة في الحياة السياسية، كالقوى الإسلامية واليسارية، ذلك ترتب عليه شحن تلك القوى وتحركها ضد الأنظمة الحاكمة. لذلك كانت شعارات الشارع والجموع في غالبية الدول العربية تدور حول تحقيق الكرامة السياسية من المشاركة الشعبية الحقيقية في اتخاذ القرار السياسي، وحسن توزيع المورد التي تأتي من عوائد التنمية. وبفضل تضافر الجهود المحلية والدولية المطالبة بالإصلاح وإحداث تغيرات جذرية في بنية الانظمة السياسية الحاكمة، تفضي لانتقال ديمقراطي حقيقي يحقق العدالة الانتقالية، شكلت ضغطًا على السلطة الحاكمة في اليمن، وجعلتها تعلن القبول بالإصلاح الديمقراطي وبالشراكة الدولية في هذا المضمار (المخلافي 2011م)، وعلى الرغم من أن الجمهورية اليمنية كانت

سباقة في محيطها شبه الإقليمي إلى إعلان الأخذ بالديمقراطية وارتباط قيمها بالتعددية السياسية والحزبية وإجراء انتخابات تعددية (المخلافي 2011م)، غير أن هذه الانتخابات التعددية والإقرار بحق منظمات المجتمع المدني في النشاط لم يحقق الانتقال الديمقراطي المطلوب، فليس ثمة تداول سلمي للسلطة ولا شراكة فعلية لمنظمات المجتمع المدني، وهذ يرجع إلى ممارسات ما قبل إعلان الديمقراطية , وخاصة منذ حرب (1994م)، فليس هناك فصل بين الحزب الحاكم وامكانيات الدولة وأجهزتها، كما استعادة القيادات العسكرية هيمنتها على المجال السياسي، واحتكار الوظيفة العامة وانتشار الفساد السياسي، وذلك يجعل التحولات السياسية والديمقراطية مقتصرة على ديمقراطية الواجهة وصارت العملية الديمقراطية ممارسة شكلية لم تحرز أي تقدم يذكر نحو تحقيق الانتقال الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وهو الأمر الذي جعل إصلاح النظام السياسي على رأس أولويات القوى السياسية المعارضة، وفرض اعتراف السلطة الحاكمة الصريح بأن التحولات الديمقراطية تتطلب إصلاحًا دستوريًا ومؤسسيًا، وجعل مهمة الاصلاح من مهام الحوار المطروح منذ عام (1997م) بين اللقاء المشترك والحزب الحاكم من أجل إنهاء الممارسات المناهضة للديمقراطية وإجراء إصلاح دستوري يوفر شروط الانتقال الديمقراطي، إلا أن السلطة قد تمكنت في ثلاثة عشر عامًا من تعطيل الحوار وإعاقة الإصلاح الديمقراطي، وفي ذات الوقت عطلت السلطة التعددية السياسية والحزبية وأعادت اليمن الى أزمة الشراكة القائمة قبل قيام الوحدة، وكون النظام الانتخابي القائم موضع خلاف ويعتقد بأنه أحد أسباب معوقات التحول الديمقراطي، تستهدف هذه الدراسة إظهار مدى عدم صلاحية النظام الانتخابي في اليمن؛ لعدم توفر القناعة بعدالة وشرعية نتائجه وتوفير شروط التحول الديمقراطي وإمكانية التداول السلمي للسلطة.

إشكالية البحث:

لما كانت السلطة الحاكمة غير راغبة بتحمل كلفة التحول الديمقراطي الذي قد يؤدي إلى خروجها من الحكم. وأن حديثها عن الإصلاح السياسي والديمقراطي مجرد شعار ترفعه في مواجهة الضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاح الفعلي. إلا أنه من الصعوبة المراهنة على هذه الحالة وتوقفها على طبيعة مواقف ومصالح الأطراف الأجنبية ذات العلاقة، فهل تلقى تلك الدعوات المتكررة بالإصلاح السياسي والديمقراطي وتحقيق العدالة الانتقالية، اذانًا مصغية لدى الأنظمة العربية ومنها اليمن؟ وهل ستقدم السلطات الحاكمة على تلك الخطوة؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن التحول الديمقراطي يمثل مبدأ مهمًا باتجاه بناء الدولة الحديثة على وفق آلية انتخابية سليمة ونزيهة تفضي لتداول سلمي للسلطة وانتقال سلس للحكم. وكذلك في قدرة الحكومات العربية على إحداث تغير جذري من مواقفها من تحركها الخارجي؛ بهدف امتصاص الضغوط ورأب الصدع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم العدالة الانتقالية، خاصة في الدول التي شهدت وما زالت تشهد صراعات سياسية بين فرقاء العملية السياسية المختلفة. وفي بعض الدول التي تطور فيها ذلك إلى نزاعات مسلحة وارتكبت الأنظمة الحاكمة فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يهدد بانهيار الدول واليمن إحداها. إضافة للتطرق لعملية الإصلاح السياسي والديمقراطي الذي يمثل مبدأ اساسي في بناء الدولة الحديثة، دولة القانون (نعمان 2021م) على أسس ديمقراطية صحيحة وصحية، تؤدي إلى صون وحدة البلد، يرافقها إصلاح اقتصادي واجتماعي باتجاه تنمية حقيقية شاملة. وذلك لن يكون إلا على وفق عقد اجتماعي جديد يتوافق عليه كل القوى السياسية والأطراف المختلفة للخروج بالحالة القائمة والأزمة الراهنة لدرء الانزلاق نحو الفوضى الشاملة، بغية التوصل لنوع من الاستقرار الداخلي والإقليمي.

مناهج البحث:

البحث العلمي لن يؤتي ثماره إلّا إذا سار على وفق مناهج علمية محددة، وعلى وفق هذه الدراسة فإنه سيتبع المنهجان الوصفي والتحليلي، لما لهما من دور فعال في استعراض موضوع بحثنا.

الإطار النظري

المبحث الأول: ماهية العدالة الانتقالية وتطبيقاتها

العدالة الانتقالية في جوهرها عملية سياسية اجتماعية وطنية وإنسانية، تحاول أن تخفف من أعباء الانتقال من الاستبداد والتسلط والاحتكار للسلطة والثروة إلى المرحلة الديمقراطية، وتقليص لزمن الانتقال وتخفيف لكلفة الصراع الاجتماعي وتعميق للمضمون السلمي الديمقراطي التعددي، والتوافق للانتقال الى المرحلة الجديدة. فهي عملية سياسية ووطنية معقدة ومكلفة وبحاجة إلى صبر وتوافق وقبول بالتنازلات المشتركة بما لا يخل بمصالح المواطن وحقوقه، وبما لا يقود إلى الافلات النهائي من الجزاء والعقاب، حتى في صورته المعنوية والرمزية التي تعيد الاعتبار والحقوق المختلفة للمظلومين.

إن العدالة الانتقالية ما تزال قضية سياسية وحقوقية مهمة وكبيرة، ولا يمكن تجاوزها. إذا أردنا الانطلاق نحو المستقبل، فالسير نحو المستقبل يبدأ ويؤسس من هذه النقطة، فالقضية (مقتضيات العدالة والإنصاف) مقابل ما يحصل عليه الحاكم من مكاسب وتنازلات. فالعدالة الانتقالية اليوم حلقة سياسية، وحقوقية وقانونية، مركزية للانتقال الديمقراطي السلمي، فهي لا تعني انتقاما كما لا تعني اجتثاثًا سياسيًا او طائفيًا كما أنه ليس المقصود بها حصانة مطلقة بدون مقابل كما يريدها البعض في بلادنا، مع انني شخصيًا لست مع تسمية قانون العزل السياسي ولكن المجتمع كله لا يتفق مع إعطاء حصانة مطلقة بدون مقابل نقل السلطة كاملة وبدون عدالة وانصاف للضحايا والمظلومين.

تأسيسًا على ما سبق نقسم هذا المبحث على المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقاتها في الدول العربية.

المطلب الثاني: العدالة الانتقالية في اليمن (الحصانة وعدم نقل السلطة).

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقاتها في الدول العربية

شهدت عديد من الدول أحداثًا سياسية كبرى مست المجتمعات فيها بشكل عمومًا وبوجه الخصوص الدول العربية فبعد حصولها على الاستقلال، عرف مستقبلها أحداثًا مؤلمة ميزت التاريخ السياسي المعاصر لها، وتركت تأثيرًا كبيرًا في الذاكرة الجماعية لشعوبها ومجتمعاتها، وشكلت عقبة ديمقرطية الحياة السياسية بما يضمن حرية المواطنين وضمان حقوقهم في العيش في ظل انظمة ديمقراطية. وينقسم هذا المطلب للفرعين الآتيين:

الفرع الأول: مفهوم العدالة الانتقالية.

الفرع الثاني: تطبيقات العدالة الانتقالية في بعض الدول العربية.

الفرع الأول: مفهوم العدالة الانتقالية

إن مسلسل التسوية والمصالحة مع الماضي يبرهن عن مرحلة مهمة تجتازها الدول والمجتمعات في أطوار تفعيل أدبيات الإصلاح كشرط لوجوب نجاح الانتقال الديمقراطي وتوطيد دولة الحق والقانون (نعمان 2021م) وترسيخ حقوق الإنسان واحترامها. وعليه يمكن أن نطرح بعض التساؤلات، على النحو الآتي:

1. هل تقويم الذاكرة السياسية عبر العدالة الانتقالية من شأنه أن يؤدي إلى تجانس مجتمعي يمكن أن يفضي إلى تحول ديمقراطي؟
2. هل من شأن الذاكرة السياسية أن يحول الدول خاصة العربية منها من دول خارجه عن القانون الى دول حاميه له ومكرسة لحقوق الإنسان؟
3. هل من شأن المصالحة التي تقوم بها الدول أن تؤدي الى اندماج وطني عبر تصفية تراكمات الماضي السلبية، ومن ثم بناء الدولة الوطنية التي تعتبر المدخل الاساسي للدولة الديمقراطية الحديثة؟

إن من الأهمية بمكان أن نحدد تعريفات لهذه المفاهيم على الرغم من صعوبة ذلك؛ نظرًا لتعددها وتشعب معانيها في الوقت نفسه.

فالذاكرة: هي إعادة القراءة المشتركة لحالات الماضي، وإيجاد لغة مشتركة لتعريفه. ومع تطور تجارب الدول فيما يخص العدالة الانتقالية أصبح هناك حق من حقوق الانسان والتي تنتمي إلى الجيل الثالث، وهو الحق في الذاكرة.

أما المصالحة: فهي إيجاد روابط بين فرقاء ومتعارضين تقتضي المصالحة والتسامح، ويقتضي هذا الأخير الاعتراف. والمصالحة لا تتأسس على التجاوز؛ بل يجب أن تفضي بالانتهاكات إلى الحقيقة التي تعدُ اول شرط للمصالحة؛ أما العدالة الانتقالية، فهي تتمثل بقرارات وطنية أو دولية أو على شكل لجان للحقيقة، فهي تقوم على سيرورة المصالحة والتسامح. والتسامح لا يعني النسيان أو المصالحة كما لا يعوض عدم العقاب.

ومفهوم العدالة الانتقالية لها دلالات مختلفة: بعضهم يعدها تجاوز تصفية الماضي، وتركة الأحقاد والانتقال الى الديمقراطية عبر التداول السلمي. والبعض الاخر، يعتبره تقويم الذاكرة الجماعية للمجتمعات التي عرفت صراعا متوترًا بين السلطة ومعارضيها أفضى إلى ضحايا ومعتقلين سياسيين ومنفيين ومخفيين قسريًا، عبر التسامح والاعتذار وجبر الضرر الجماعي. وتجدر الإشارة إلى أن مفاهيم العدالة الانتقالية تختلف من بلد الى آخر بحسب خصوصياته، وليس هناك مفهوم محدد وثابت له (بلقصري 2009م).

الفرع الثاني: تطبيقات العدالة الانتقالية في بعض الدول العربية

نحاول في هذا الفرع أن نستعرض أهم تطبيقات للعدالة الانتقالية في بعض الدول العربية وذلك على النحو الآتي:

أولًا: الممارسة المغربية للعدالة الانتقالية (تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة) (بلكوش 2016م):

أسهمت المتغيرات التي شهدتها المملكة المغربية منذ مطلع السبعينات في إعادة فتح ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، وبلورة مقاربات جديدة مختلفة للتعاطي معه، وهو الأمر الذي شكل أحد أهم عناوين المرحلة الحالية، ولم تكن عملية الإعلان عن تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في يناير (1994م) منفصلة عن صيرورة التدابير السياسية والمؤسساتية التي عرفتها البلاد منذ مطلع السبعينات، وتجلى أهم معالمها في الآتي:

- استحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في (1990م) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين في 1991/8م و7/ 1993م. النص في ديباجة دستور (1992م) والمعدل في (1996م)، على التزام المغرب بحقوق الانسان كما هو متعارف عليه دوليًا. استحداث المحاكم الإدارية في (1993م). استحداث وزارة مكلفة

بحقوق الإنسان. استحداث المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي في (1994م) استحداث اللجنة المتنقلة للتحكيم في قضايا التعويض في (1999م) استحداث مؤسسة ديوان المظالم في (2001م) كوسيط بين المواطنين والإدارة لمعالجة الشكاوي والتظلمات. اصلاح سجل الأحوال الشخصية، وإصدار قانون الأسرة في (2003م). استحداث المجلس الأعلى للإعلام في عام (2003م).

مما سبق، يستنتج أن الهيئة جاءت بهذه السياقات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تندرج ضمن ما هو متعارف عليه اليوم بلجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم، والتي تستحدث في سياق ما يسمى العدالة الانتقالية. لقد حظي تقرير هيئة الانصاف والمصالحة بأهمية بالغة بالنظر إلى أنه كان محصلة لعملها، بالإضافة لتوصياتها، وشكل حدثًا سياسيًا واعلاميًا نظرًا لغناه. فقد خلص التقرير إلى التأكيد أنه لضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المملكة، ومن أجل توطيد مسلسل الاصلاحات الجارية، قدمت الهيئة مجموعة من التوصيات تتعلق بالإصلاحات المؤسسية وباستراتيجية وطنية لمناهضة سياسة الافلات من العقوبات ومتابعة تنفيذ هذه التوصيات. تجدر الإشارة إلى إختلاف مضامين هذه التوصيات، فمنها ما يرتبط باستراتيجية وطنية لمناهضة التعذيب، والآخر ما هو متعلق بالسياسة الجنائية. فما يخص التوصيات المتعلقة بالمجال الدستوري، أوصت الهيئة بدعم التأصيل الدستوري لحقوق الانسان كما هو متعارف عليه دوليًا، وذلك عبر ترسيخ سمو القانون الدولي على القانون الوطني، وقرينة البراءة في محاكمة عادلة. كما اوصت بتعزيز مبدأ فصل السلطات، وبمنع الدستور من تدخل السلطة التنفيذية في تنظيم وسير السلطة القضائية، وكذا النص الصريح في الدستور على فحوى الحريات والحقوق الأساسية، كحرية التنقل والتظاهر والتنظيم النقابي والسياسي والتجمع والإضراب، وسرية المراسلات وحرمة السكن واحترام الحياة الخاصة. وأوصت الهيئة تشديد المراقبة الدستورية للقوانين والمراسيم التنظيمية المستقلة الصادرة عن الجهاز التنفيذي. والنص دستوريًا على الحق بالدفع استثنائيًا بعدم دستورية قانون من القوانين مع إحالته للمجلس الدستوري للفصل فيه (نعمان 2020م). بالإضافة الى ذلك أوصت الهيئة بتحريم الاخفاء القسري والاعتقال التعسفي والإبادة والجرائم ضد الانسانية والتعذيب، وغيرها من انواع المعاملة القاسية أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو الحاطة من الكرامة أو المهينة، وكذا منع كل أشكال التمييز المحرمة دوليًا، وكل دعوة أو تحريض على العنصرية والكراهية والعنف. أما ما يخص توصية إقرار إستراتيجية وطنية لمناهضة سياسة الأفلات من العقاب وتطبيقها، دعت الهئية، بناءً على النتائج الواردة في تقريرها الختامي إلى وضع إستراتيجية وطنية متكاملة مندمجة ومتعددة الاطراف في هذا المجال، كما دعت لوضع وتطبيق سياسات عمومية في قطاع العدل والامن وحفظ النظام والتربية والتأهيل المستمر بمشاركة فاعلة للمجتمع برمته. وعدت الهيئة أن هذه الاستراتيجية يجب أن تستند الى قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بملاءمة التشريع الوطني الجنائي والالتزامات الدولية للمملكة. كذلك اكدت الهيئة أن توطيد دولة الحق والقانون يتطلب، إضافة إلى ذلك، إصلاحات في مجالات الامن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية. وتعزيز استقلال القضاء، والتي تتطلب فضلًا عن التوصيات ذات الطابع الدستوري، مراجعة النظام الاساسي للمجلس الأعلى للقضاء، بواسطة قانون تنظيمي يراجع تشكيله ووظيفته بما يضمن تمثيل أطراف غير قضائية داخله في الأخير، ويمكن القول إن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، هي تجربة غنية بالنظر إلى طرائق عملها وعدد لجانها التي كانت مهامها متداخلة مع بعضها البعض (بلقصري 2009م).

ثانيًا: التجربة التونسية في تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية (كالهون 2014م):

بدت العدالة الانتقالية كأنها فلسفة ليس فقط من جهة اختلافها عن العدالة الجنائية التقليدية ورغبتها في التخلص من الأنظمة القمعية، وتكريس حقوق الأنسان بما يحفظ وحدة المجتمعات وسلمها الاجتماعي، بل أيضًا من جهة إدارتها المدة الانتقالية على الدرجة الذي يحقق الديمقراطية ويرسي دولة القانون ويسمح بمعالجة إرث الماضي وفي هذا المسار انطلقت تونس خطواتها الأولى في مسار العدالة الانتقالية في خضم مجريات الثورة وما بعدها، ثم جرى التفطن سريعًا إلى ضرورة وضع إطار قانوني يضمن حقوق الضحايا والمجرمين في الوقت نفسه، فأن تونس تبقى

الرائدة عربيًا، لأنها تخوض هذه التجربة غمار ثورة شعبية، وضمن أفق تتقاطع فيه المصالحة والمحاسبة مع الاصلاح. غير أن مسار العدالة الانتقالية في تونس أصابها من التخبط والارتجال، وأنه مع ذلك يمكن اختزاله في مرحلتين أساسيتين: الأولى من الثورة إلى التأسيس والثانية من الردة إلى الاستئناف على وفق التفصيل الآتي:

من الثورية إلى التأسيس: ربطت هذه المرحلة بين اللحظة الثورية التي استغرقت زهاء سنة وجرت خلالها جملة من الخطوات الثورية في مجال العدالة الانتقالية انتهت بانتخاب المجلس الوطني التأسيس الذي صدر في رحابه قانون العدالة الانتقالية.

المجلس الوطني التأسيسي: بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر (2011م) وتشكل حكومة الترويكا، دخلت العدالة الانتقالية مرحلة جديدة (شعبان 2013م)، واتخذت هذه المرحلة ثلاث خطوات رئيسة (عبداللطيف 2014م):

- التزام السلطة التأسيسية بالانخراط في مسار العدالة الانتقالية من سن قانون يتولى تنظيم العدالة الانتقالية ويضبط أسسها ومجال اختصاصه.
- بموجب النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي، انتخبت لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، ولجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو التشريعي العام والعدالة الانتقالية. وشرعت هذه اللجان في العمل وأقرت التعويضات لضحايا الاستبداد منذ الاستقلال. ومكنت عددًا من المنتفعين بالعفو التشريعي من الرجوع إلى وظائفهم والحصول على قسط من التعويضات المالية، شأنهم في ذلك شأن جرحى الثورة وعائلات الشهداء.
- أحداث وزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية، وتم صياغة مشروع قانون العدالة الانتقالية وتشكيل لجنة فنية خاصة في ابريل (2012م) قصد الإشراف على إعداد الحوار الوطني بشأن العدالة الانتقالية وبمجرد أن أصبح مشروع قانون العدالة الانتقالية جاهزًا أحيل إلى رئيس المجلس الوطني التأسيسي بعد موافقة الحكومة لتصديقه من مجلس النواب.

التراجع عن مسار العدالة الانتقالية ثم استئنافها من جديد (الكرشي ومسافر 2018م):

- بعودة حركة نداء تونس إلى السلطة وحملها النظام القديم إلى الحكم مجددًا، أخذت طريق العدالة الانتقالية بالانحراف عن مسارها، فهذه الحركة أبدت رفضها المحاسبة وتصفية إرث الماضي فعملت على صنع العراقيل أمام أعمال هيئة الحقيقة والكرامة. لقد شكلت حادثة الأرشيف الرئاسي، ديسمبر (2014م) أول حالة اصطدام عرفتها هيئة الحقيقة والكرامة، وقد منعت الهيئة من دخول القصر الرئاسي للأطلاع على ارشيف رئاسة الجمهورية للبحث عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد المالي وتحديد المسؤوليات، وكذلك منعها من البحث في ارشيفات الوزارات منها الداخلية على وجه الخصوص، وكل ذلك ينم عن خوف من أن تكشف الحقيقة وتفضح سردية الدولة الوطنية المزرة.
- عودة مسار العدالة الانتقالية ومحاولات استئنافها، أتاح اندحار حركة نداء تونس عن السلطة في أثناء انتخابات أكتوبر (2019م) فرصة استئناف مسار العدالة الانتقالية من جديد، على أن عملية إعادة الفصل الأول من القانون الاساسي عدد (53) للعدالة الانتقالية وتنظيمها الاستئناف بدأت حينما عبر رئيس الحكومة المعين الياس الفخفاخ في خطابه أمام مجلس النواب في 26 فبراير 2020م عن عزمه استئناف مسار العدالة الانتقالية إضافة إلى تعينه شخصية وطنية وحقوقية بارزة وزيرًا مكلفًا بملف العدالة الانتقالية؛ وذلك سمح بنشر التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة في (24 يونيو 2020م) واستمر هذا العزم من الحكومات المتعاقبة على استكمال ملف العدالة الانتقالية.

التحديات التي واجهة مسار العدالة الانتقالية:

بعد أن تمكنت هيئة الحقيقة والكرامة، بعد مخاض عسير، من إصدار تقريرها الختامي والإعلان عن نهاية إعلانها، أصبح أمام مسار العدالة الانتقالية تحديات جمة، يتعلق أولها بنجاح الانتقال الديمقراطي، والآخر القبول بتنفيذ توصيات هيئة الحقيقة والكرامة على وفق الآتي:

1. نجاح الانتقال الديمقراطي: إن نجاح مسار العدالة الانتقالية هو عملية نجاح للانتقال الديمقراطي، وكذلك يعني تحقيق الانتقال الديمقراطي من الاستبداد إلى نظام ديمقراطي، وهذا يعني أن كل محاولات إجهاض مسار العدالة الانتقالية هو في حقيقة الأمر استهداف لمسار الانتقال الديمقراطي وإجهاض عملية الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، وأن مسار العدالة الانتقالية ينبغي الا يختزل في المكاشفة والمصارحة وطي صفحة الماضي، بل يجب قراءته في إطاره الشامل، الذي يأخذ في الحسبان إعادة بناء الهوية الوطنية، وتجديد النخب الوطنية، وصلاح المؤسسات السياسية، وإرساء دولة القانون. وأن الدولة ذو الطبيعة الاستبدادية دائمًا ما تعمد إلى ارباك مسار العدالة الانتقالية، وتصور الحقبة المظلمة من تاريخها بوصفها ملاحم لإنقاد الوطن، ومنجزاته العظيمة.
2. القبول بتنفيذ توصيات هيئة الحقيقة والكرامة :كان من المفترض عندما سلمت هيئة الحقيقة والكرامة تقريرها الختامي إلى الرئاسات الثلاث ونشره في الرائد الرسمي أن يكون بمنزلة اعلان عن الانطلاق في مرحلة جديدة، عنوانها تنفيذ توصياتها بغية استكمال باقي الاستحقاقات التي نص عليها قانون العدالة الانتقالية، وهذا ما أكده منسق منظمة الامم المتحدة في تونس، دياغور زوريلا عند تجديده التزام الأمم المتحدة و (واصلة العمل مع تونس على التوصيات المنبثقة عن مسار العدالة الانتقالية، بوصفه تمشيًا مهمًا للانتقال للديمقراطية، وتعزيز دولة القانون) وضمان الاعتراف بحقوق الضحايا وإرساء الأسس اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية. لقد كان التعويض وجبر الضرر من المسائل التي نص عليها قانون العدالة الانتقالية في فصلها (11) وكرسها القانون الدولي، ويمثل تعويض الضحايا ماديًا عن الجرائم التي اقترفتها الانظمة السابقة أفضل الوسائل التي تتبعها الحكومات للتكفير عن خطاياها والإقرار بمسؤوليات.

كانت كل هذه السياقات المرتبكة التي تم ذكرها منطلقا للدعوة إلى المطالبة بضرورة وضع إطار شامل ومتماسك لإقرار تدابير جبر الضرر وتقدير حاجات الضحايا بعد القيام بجرد وتقييم التدابير والإجراءات التي نفذت على أن يتم ذلك ضمن شرطين، أحدهما العمل على وضع تصور شامل للإصلاح والديمقراطية طبقًا لآليات قانون العدالة الانتقالية، والشرط الآخر تهيئة الرأي العام ليستوعب أن تنفيذ برنامج التعويض هو حق وليس منه.

واستخلاصًا لما سبق نرى أن شريط الأحداث الذي مهد لبدء مسار العدالة الانتقالية والذي أصيب بالتعثر في أكثر من لحظة، فعند سقوط النظام وتشكيل لجنتي، توفيق بوزرباله وعبدالفتاح عمر، والهيئة التي ترأسها عياض بن عاشور، وسرعة ما تقرر من هذه الهيئات، وحزمة من المراسيم الثورية، وعلى رأس هذه المراسيم، إقرار العفو التشريعي العام، وتجميد الحزب الحاكم، وإرساء مرسوم المصادرة، وإنشاء عدد من الهيئات التعديلية المستقلة، والبدء في منح التعويضات والشروع في محاكمة رجال النظام السابق وتغير نظام الحكم. وبعد مجي الحكومات المنتخبة، ظهر معها قانون العدالة الانتقالية، لكن بخلاف المتوقع كانت النتيجة تعطل المسار وبدت مخرجاته غير مؤكدة. فقد تميز المسار بالارتباك الذي أفضى إلى تقويض بنيان العدالة الانتقالية. وأن ما تلح عليه العدالة الانتقالية من التزام المعايير الديمقراطية الليبرالية لتكريس العدالة الانتقالية ومواجهة الماضي الأليم، سواء بدعوتها إلى رأب الصدع بين الضحايا والجلاد أو معاملة الطرفين على قدم المساواة، باشتراط توافر الحماية لكليهما على السواء، من دون أدنى مراعاة لموازين القوى بينهما.

المطلب الثاني: العدالة الانتقالية في اليمن

يعدُ قانون العدالة الانتقالية في اليمن تحت أي مضمون هو قانون تستدعيه الحاجة السياسية والاجتماعية والوطنية والتاريخية الراهنة، للعبور منه إلى مرحلة سياسية ووطنية جديدة، على أنقاض ما مر به الوطن. والقانون هو قاطرة للانتقال الديمقراطي السلمي، تهيئ المجتمع والسلطة والدولة، للدخول إلى مرحلة سياسية توافقية، تصالحية وتشاركية جديدة، تعكس توازن مصالح المجتمع وتوازن القوى، وليس إعادة إنتاج توازن القوة العسكرية والقبلية القديمة، وهنا يبرز الصراع والاختلاف فيما بين أطراف العملية التي ثارت على النظام القديم وبقايا نظامه السياسي، التي تحاول الانتقال وبكامل حمولتها، وعتادها الجارح والمؤلم إلى المرحلة الجديدة، متجاهلة شرط الثورة وأهداف التغير، السياسية والاجتماعية والوطنية، التي انتفضت وثارت عليها وضدها، وهي ظاهرة سياسية تاريخية عن كيفية محاولة القديم التشبث بتلابيب الجديد، لينتقل معه إلى الحياة الجديدة، أو جر البلاد كلها الى حافة الهاوية. وهنا تكمن مشكلتنا في اليمن مع قانون العدالة الانتقالية، والحصانة، ونقل السلطة، الذي لم يتم في صورته الكاملة والذي يتجلى في التأويل السياسي الخاص للمبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية (كالهون، 2014م).

وحين نقول نقل السلطة كاملة، نعني أن حزب المؤتمر الشعبي الذي كان يحكم الجمهورية اليمنية وتحديدًا من العام (1997م) باسم المؤتمر الشعبي صاحب الأغلبية العادية، ثم الأغلبية المريحة، ومن ثم الأغلبية الكاسحة، وكان رئيس المؤتمر هو رئيس البلاد، بحسب قانون المؤتمر الشعبي، وحين وقع الرئيس السابق على المبادرة الخليجية، وقع عليها باسم المؤتمر الشعبي العام وباسم رئيس الجمهورية، وحين وقعت الأحزاب المتحالفة معه أو المعارضة له، وقعت باسم أحزابها، على وفق لنظام حكم الأحزاب الأغلبية، والنظام السياسي الحزبي، الذي حكم العملية السياسية في البلاد. إن تمسك رموز النظام القديم / الجديد. على حقهم في ممارسة العمل السياسي، ورفض نقل السلطة (سلطة الحزب بحسب قانون المؤتمر الشعبي نفسه) من استمرار السيطرة على الحزب. الذي يملك نصف الحكومة، ويهيمن على مفاصل الدولة العميقة، يعني حقهم في العودة الشرعية الى الحكم مجددًا، في أي انتخابات قادمة، وكأن الشعب لم يقم بثورة مليونية ضدهم ولم يسقط الالاف من الضحايا والشهداء والجرحى، ولم يتدخل المجتمع الاقليمي والدولي لفض الصراع وإيقاف مد الثورة عبر التسوية السياسية ـ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ـ وكأن الحصانة كانت فقط بوابة شرعية لتطهيرهم من دم الضحايا ولأعدادهم وتهيئتهم مرة ثانية للحكم. وهو ما يفسر رفض نقل السلطة كاملة على وفق مضمونها وروح المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وعلى وفق لسياق العملية الثورية والشعبية والوطنية الكبرى التي شهدتها البلاد من الكفاح السياسي المدني والديمقراطي. إن الحصانة الممنوحة للحاكم ومن عملوا معه، هي جزء من عملية انتقال شاملة، وهي جزء من قانون العدالة الانتقالية، ومن هنا تبرز الأهمية السياسية والوطنية والتاريخية لضرورة عملية استكمال نقل السلطة كاملة على الرغم من أن الحصانة الممنوحة لم يعترف بها المجتمع الدولي ولا يقرها القانون الدولي، ولذلك ما تزال ـ الحصانة ـ موضع تساؤل ومناقشة وحوار، خاصة أن من منحها لم ينقل السلطة كاملة.

إن اليمن اليوم أمام إرث سياسي أيديولوجي وتاريخي ضخم وهائل، أسهم النظام السابق في اعادة إنتاجه وتكريسه، وتأسيس قاعدة حكمه على أساسه، وهو اليوم يحاول مجددا استعادته ومحاولة فرضه بالقوة، ونحن حاليًا أمام قوى سياسية اجتماعية تقف ضد روح التغير، ولم تكتفي بما أخذته من أموال، وما نهبته في مدة حكمها من ممتلكات الشعب، وما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانية، وفي مواجهة حقوق الإنسان والقانون الدولي. لقد قبل بعض الضحايا بالتسوية وبقانون للعدالة والإنصاف في حده الأدنى، وما يزال رموز النظام القديم / الجديد يوغلون في السير بالاتجاه المعاكس المناقض للإرادة الشعبية، وضد العدالة الانتقالية، والانتقال الديمقراطي السلمي. وفي هذا الخصوص نناقش بعض النقاط المهمة، على وفق الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: المبادرة الخليجية وأثرها في التسوية السياسية في اليمن.

الفرع الثاني: مؤتمر الحوار الوطني الشامل وأثره في التسوية السياسية في اليمن.

الفرع الأول: المبادرة الخليجية وأثرها في التسوية السياسية في اليمن (فاضل)

حاول مجلس التعاون الخليجي، إيجاد تسوية سياسية سلمية للأزمة السياسية بين الأطراف اليمنية، سميت بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، برعاية إقليمية ودولية، جرى التوقيع عليها في (الرياض) بتاريخ 20011/11/21م، وقد نصت على الانتقال السلمي للسلطة وإجراء اصلاحات دستورية ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي على وفق فترة انتقالية، ومن ضمن ما نصت عليه إجراء تسوية سياسية، على وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2014/ 2011م، اتخاذ الخطوات اللازمة من الحكومة لوقف جميع اشكال العنف وانتهاك القانون الدولي الإنساني، ووقف الاشتباكات بين القوات المسلحة والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، وحماية المدنيين وغيرها من التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة، وتيسير وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، وإصدار تعليمات قانونية وإدارية إلى جميع فروع القطاع الحكومي للالتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان .....إلخ . كما تلتزم حكومة الوفاق الوطني بقرارات مجلس الامن الدولي، ومجلس حقوق الإنسان والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة. من الأهمية بمكان الاشارة هنا على أن خطوات الانتقال السلمي للسلطة حثت في مجملها على التحضير والتنفيذ لقيام مؤتمر حوار وطني شامل يهدف إلى تمكين كل الجماعات والقوى السياسية من المشاركة في اتخاذ قرارات تاريخية تتمخض عن رؤية جديدة لمستقبل البلاد.

الفرع الثاني: مؤتمر الحوار الوطني الشامل وأثره في التسوية السياسية في اليمن

عندما اصبح الوضع السياسي في عام (2011م) ينذر بحرب أهلية لم يكن تأثيرها ليقتصر على اليمن فقط؛ بل يمتد على دول الجوار وعلى أمن خطوط الملاحة البحرية الدولية، وجد المخلصون من أبناء اليمن ومكوناته، أنفسهم ومعهم المجتمع الدولي بوجه عام ودول الخليج على وجه الخصوص امام مسؤولية تاريخية وإنسانية تقتضي التدخل السريع لإيجاد مخرج وحل سياسي ينزع فتيل المواجهة ويرسم خارطة طريق للانتقال السلمي للسلطة، وكان ذلك عبر إطلاق المبادرة الخليجية ـ كما ورد آنفًا ـ والتي سعت فيها دول الخليج لتحقيق مبدأ وفاق بين الأطراف المعنية في اليمن لضمان تحول سياسي آمن، واستكملت هذه المبادرة بآلية تنفيذية أعدت بإشراف الأمم المتحدة. وبناءً على هذه الخطوات بدأت الاستعدادات لعقد مؤتمر الحوار الوطني عبر تشكيل لجنة الاتصال بتاريخ 5/6/ 2012م، والتي كان من مهامها التواصل مع الأطراف المختلفة السياسية والمجتمعية في اليمن؛ بغرض التهيئة للمؤتمر.

لقد أفرز الفشل السياسي في إدارة الدولة الكثير من الازمات ولعل أهمها تمثل في تهديد مقومات الدولة، وتنامي الشعور في المناطق الجنوبية من البلاد باليأس التام من إمكانية معالجة الأوضاع التي أفرزها هذا الفشل في اليمن عامة وفي الجنوب بشكل خاص، وارتفعت الأصوات هناك في إطار الحراك السلمي الجنوبي (2007م) الذي لم يجد أذانًا مصغية تتعامل مع استحقاقاته بروح وطنية حريصة، وغير ذلك كثير من جملة الإخفاقات التي امتد أثارها في شمال البلاد وجنوبه في صور انهيار للخدمات، وارتفاع معدلات البطالة، وطغيان القوى القريبة من مراكز صنع القرار السياسي.

كل ما سبق من متغيرات حاسمه وحتمية أدت الى المطالبة بالتغير بلغت ذروتها في عام (2011م) وهو المطلب الذي توافق عليه كل اليمنيين، كحل مطلوب للخروج بالبلد من المأزق الذي كاد يقضي على كل أمل بالنهوض باليمن والحفاظ على وحدته وسلامته وكرامة ابنائه، وأيمانًا بحتمية التغير وتمثيلًا للإرادة الشعبية في الحياة الكريمة، توصل مؤتمر الحوار الوطني الشامل إلى توافق على مخرجات تضع اليمن على بوابة جديدة يحكم مسارها عقد اجتماعي جديد رسمت محاوره عقول اليمنيين.

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي والديمقراطي كمبدأ اساسي لبناء الدولة الحديثة

شهدت الساحة العربية في الآونة الأخيرة مناقشات وجدالًا بشأن أزمة غياب الديمقراطية في الوطن العربي، فقد تصاعدت صيحات الإصلاح في العالم العربي على الصعيدين المحلي والدولي، فعلى الصعيد المحلي بدأت القوى السياسية غير المشاركة في الحكم ونشطاء المجتمع المدني وأحزاب المعارضة في أغلب الدول العربية تطالب بإحداث إصلاحات ديمقراطية لنظام الحكم، وإدخال تعديلات جوهرية على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية إضافة للضغوط الخارجية سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الاوروبي التي ما انفكت هي الأخرى تطالب بإحداث إصلاحات سياسية للأوضاع السائدة في العالم العربي. وبذلك أصبح تحقيق الديمقراطية الذي يتمثل في وضع السلطة السياسية في أيدي الأغلبية، مع فرض القيود على سلطة الإكراه التي تمارسها الدولة، وتأمين مساحة محمية من الحياة الخاصة للفرد من تدخل القانون والرأي العام على السواء، مطلبًا رفعته القوى السياسية ضرورة اساسية وملحة، يقتضيها الواقع وظروف العصر، وأمرًا لابد من تحقيقه في ضوء التطورات السياسية على الساحة الدولية (ابو اسعد 2007م وبلقصري 2009م).

تجدر الإشارة إلى أن نمو وتيرة الحراك السياسي مع أحداث سبمتبر 2001م في الولايات المتحدة، والتوجه الدولي بعد ذلك في محاربة الإرهاب، وذلك دفع الدول العربية التحرك نحو إحداث تغيرات إيجابية في البيئات السياسية الداخلية، إنه ما يجب الاشارة اليه، إن التحولات في المجال السياسي، هو نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتبقى البيئة الداخلية هي المحدد الرئيس لأي تحول سياسي، في حين البيئات الخارجية تؤدي دور المساعد والمحفز لتجاوز معوقات الإصلاح.

فلا شك أن عملية التغير والإصلاح تبقى مسألة داخلية بالدرجة الأولى، إلا أن الظروف الخارجية بوصفها الراهن قد وفرت آليات جديدة يسرت على قوى المعارضة التي تمثل الطرف الآخر في العملية السياسية، التحرك السياسي بما لم يكن ليتحقق سابقًا بالنظر إلى البيئات التسلطية التي يعيشها الكثير من المجتمعات العربية. لقد استفادت قوى التغير بالفعل من المكونات الجديدة للسياق الدولي لتحقيق الأغراض الثلاثة المعروفة للعمل السياسي المعارض، والتوعية، والتواصل، والتعبئة.

أما فيما يتعلق بالشق المكمل لعملية الإصلاح السياسي، وهو التحول الديمقراطي نحو انتخابات نزيهة ديمقراطية، فعلى الرغم من أن معظم دول العالم تُجري انتخابات من نوع ما، بيد أن نحو نصف دول العالم فقط بحسب التقييم والتصنيف الدولي ـ تشهد انتخابات توصف بأنها ديمقراطية أما البقية فلا توصف بذلك، والدول العربية من بينها؛ إذ طور الحكام أساليب للتلاعب في العملية الانتخابية بغرض تحقيق مقاصد غير تلك المرجوة من الانتخابات الديمقراطية، ففي الدول العربية لم تفضي الانتخابات التي درجت على اجرائها بعض أنظمة الحكم إلى انتقال ديمقراطي واحد، ناهيك بتحول ديمقراطي حقيقي . وعليه سيتم تناول عملية الانتقال الديمقراطي ومعوقاتها داخل الأحزاب السياسية في الدول العربية سواء تلك التي في السلطة أو شركاؤها أو المعارضة على حدا سواء، لنرى حجم التناقضات، الوجه الاخر للانتقال الديمقراطي داخل الاحزاب نفسها من ناحية البنية التنظيمية والهيكلية، ومن ناحية أخرى التعددية الحزبية وممارساتها السياسية، ومن ثم سيجري التطرق الى تجربة اليمن في الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، على وفق الآتي:

المطلب الأول: إشكاليات الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثاني: الإصلاح الديمقراطي في اليمن.

المطلب الأول: إشكاليات الانتقال الديمقراطي

لقد شهدت السنوات الاخيرة تراكمًا مهماً في الكتابات المهتمة بالانتقال الديمقراطي التي عاشته دول عديدة، وهو الأمر الذي قد يسمح بظهور فرع جديد في علم السياسية، يختص بدراسة المراحل الانتقالية؛ إذ يرى (جي هيرمت) أن الانتقال الديمقراطي يعدُ حديثًا في علم السياسية، عام (1975م) بالموازاة مع التجربة الاسبانية. وإذا كان الانتقال الديمقراطي كمفهوم لم يتبلور إلا حديثا في علم السياسة، فإن وجوده كحدث سياسي أقدم من ذلك بكثير، على سبيل المثال، بالنسبة الى فرنسا بدء الانتقال الديمقراطي عام (1787م) ولم يتم إنجازه إلا في عام (1900م)، وذلك من خلال تدعيم الجمهورية الثالثة. وفي انجلترا ابتداء الانتقال الديمقراطي مع إصلاح القانون الانتخابي عام (1832م) ولم ينجز بصورة كاملة إلا في عام (1918م) مع العمل بنظام الاقتراع العام (حمزاوي، 2007م وبرنوصي، 2004م).

من هنا، يمكن القول إن الجديد بالنسبة إلى الانتقال الديمقراطي هو علاقته بالزمن؛ بحيث إذا كانت عملية الانتقال الديمقراطي تتطلب قرنًا ونصف في الديمقراطيات الرائدة، فإنها لا تستمر في الأنظمة الجديدة إلا خمسة أو ستة أعوام. إن الانتقال الديمقراطي يعتبر مسلسلًا حقيقيًا تنقل به من وضع سياسي إلى آخر يدخل تغييرات على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى المؤسسات القائمة والفاعلين السياسيين. ويعتبر الانتقال الديمقراطي عملية معقدة وصعبة كشفت التجارب أنها تتطلب تضحيات كبيرة، وتسببت في مقاومات وصراعات بين القوى القديمة والجديدة، وبين مراكز النفوذ وشبكات المصالح، الامر الذي يفرض على الأطراف تقديم عدد من التنازلات والتفاوض على مجموعة من التوافقات.

وتأسيسًا على ذلك نناقش هذا المطلب على وفق الآتي:

الفرع الأول: معوقات الانتقال الديمقراطي على مستوى البنية الهيكلية والتنظيمية.

الفرع الثاني: معوقات الانتقال الديمقراطي على مستوى الممارسة السياسية للأحزاب.

الفرع الأول: معوقات الانتقال الديمقراطي على مستوى البنية الهيكلية والتنظيمية

في البدء يجب أن نتطرق إلى عوائق الانتقال الديمقراطي على مستوى بنية وهيكلة الأحزاب السياسية التي في السلطة أو تلك المعارضة حيث تعتبر العلاقة بين الديمقراطية والحزب السياسي علاقة متميزة، تطبعها التفاعلية والحتمية ومن ثم لا يمكن للديمقراطية أن تترسخ كمنظومة شمولية في حالة غيابها أو ضعفها على مستوى المنظومة الحزبية، ومن ثم فإن إصلاح ودمقرطة هذه الأخيرة يعتبران مدخلًا أساسيًا ومحوريًا في مقاربة ودمقرطة هياكل ومؤسسات الدولة وبنيان المجتمع، ومن ثم في إنجاز أي مشروع نهضوي طموح مثل الانتقال الديمقراطي (اكنوش 1999م , العلمي 2005م و شقير 1993م)، ونناقش ذلك على وفق البيان الآتي:

- **أزمة الديمقراطية الداخلية:** لا يمكن الحديث عن أحزاب سياسية فاعلة وفعالة إلا إذا كانت تجعل من الديمقراطية منهجية لا تحيد عنها، وبتعبير آخر، لا يمكن للأحزاب أن تتبنى قضية الديمقراطية إذا كانت هذه الأخيرة غائبة أو ضعيفة الوجود على مستوى الهياكل الداخلية للأحزاب. وما يؤخذ على الأحزاب السياسية في الدول العربية هو انغلاق بيئتها التنظيمية وعدم الانفتاح ليس فقط على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها، وإنما على النقاشات الداخلية، سواء أكانت فردية أو جماعية، وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الاقصاء والاقصاء المضاد، وهو الأمر الذي يترك تأثيرًا سلبيًا في نتاج الأفكار والمفاهيم. ومن الواضح أن تطور ممارسة حزبية فاعلة وبناءه قادرة على الإسهام إيجابيًا في إنجاح مهام الانتقال الديمقراطي رهينة أساسًا بأسلوب الممارسة الداخلية للأحزاب، وربح معركة التغيير الديمقراطي الذاتي، فلا يمكن أن نطمح إلى تطوير وإصلاح الدولة باليات تعاني خصيًا ديمقراطيًا ذاتيًا، وهي نفسها في حاجة إلى إصلاح وتقويم هيكلي، كذلك يلاحظ أن لغة الجمود أمست الأسلوب الطاغي على العمل الحزبي في معظم الدول العربية، بحيث يبدو الحراك السياسي الغائب الأكبر عن الاحزاب بكل اطيافها السياسية وأمسينا، والحالة هذه أمام أندية سياسية مغلقة، كما

ظلت عقدة الزعيم غير قابلة للحل إلا بوفاته أو عن طريق الانشقاق عن الحزب الأم ليعيد الحزب الجديد إنتاج الحلقة المفرغة نفسها من منظومة القيم، التي تعلل بها لتبرير انشقاقه، إن المفروض في الأحزاب السياسية أن تكون نموذجًا ومثالا لاحترام قواعد الممارسة الديمقراطية؛ بحيث يجب أن تكون قنوات الترقي في الهرم التنظيمي للحزب مفتوحة أمام كل الطاقات، وتكون الانتخابات الدورية والمؤتمرات العامة الآلية الأساسية لتجديد النخبة القيادية في الحزب، وكذا في عزلها وإحلال نخبة أخرى محلها، بالإضافة إلى تحديد التوجهات العامة للحزب، وبهذا الصدد لا يسعنا إلا تأكيد الموقف الذي يفيد بأن الاحزاب في الدول العربية تمتاز بجمود بنائها الداخلي؛ بحيث لا يسمح بتحقيق طموح سياسي داخلها فمن يوجد في القواعد السفلى لا يستطيع الترفع أو الترقي إلى الأجهزة القيادية إلا في بعض الحالات النادرة.

- **عقم التعددية الحزبية:** لقد تبنت بعض الدول العربية التعددية الحزبية كالمغرب واليمن بعد الوحدة، إلا أن المفارقة التي نلاحظها هي أنه مع انطلاق المسلسل الديمقراطي، الذي من المفترض أن يضع الديمقراطية على سكتها الصحيحة، وأن يرقى بالممارسة والسلوك السياسي، بزغت ظاهرة التطور غير الطبيعي للتعددية الحزبية؛ بحيث أخذت الأحزاب في التناسل إما من فراغ أو من اللجوء إلى آلية الانشقاق إلى الحد الذي صارت هذه التعددية تشكل عبئاً على الحياة السياسية وشاهد على التطور السلبي الذي تم على هذا المستوى. وفي إطار هذه التعددية، وصارت الأسماء والالوان والرموز تتكدس إلى الحد الذي أصاب هذا الجانب من الحقل السياسي بالتخمة والتضخم، وهو ما لا يمكن عده ظاهرة صحية، كما يضن البعض بقدر ما يعتبر تجسيدًا لازمة وعي وسلوك وثقافة وقيم. إن التعدد الضروري للبناء الديمقراطي والمفيد للتنمية والتقدم هو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات السياسية؛ بحيث يكون الهدف من تأسيس حزب جديد هو تقديم برامج وإقتراحات إطروحات جديدة مغايرة لما تطرحه الأحزاب القائمة، وهذا يدخل في إطار التنافس الذي يعطي أفكارًا جديدة ويشجع على الابتكار ويخلق الدينامية التي تفتح باب التطور. ومن العيوب التي تسيء إلى التعددية نجد تفاقم النزعة الانشطارية داخل الأحزاب السياسية التي لا يوجد ما يبررها في أغلب الأحيان، سوى ضعف الحوار أو انعدامه، والعجز عن التدبير الديمقراطي للاختلاف الطبيعي وطغيان نزعة الإقصاء، وفي حين أن المطلوب في العمل الحزبي هو أنه بدلًا من سيادة لغة الإقصاء والتهميش، يجب أن تسود ثقافة الاختلاف التي تعدُ ركنًا أساسيًا من أركان التدبير المجتمعي، وفي هذا الإطار يلاحظ أن الانشقاقات أصبحت أحد المعالم المميزة للمشهد الحزبي في معظم الدول العربية، وهو الأمر الذي أسهم في إضفاء مزيد من الابتذال على تعدديتنا الحزبية. وفي ظل هذا الواقع، تضعنا الوتيرة العالية لتناسل الأحزاب أمام مشهد تبدو فيه التعددية الحزبية عبارة عن ترجمه لتعددية في الطموحات السياسية لقادتها أكثر منها تعددية سياسية أو أيديولوجية تعددية لا تترجم الانتماءات الطبقية بقدر ما تترجم إرادات احتلال مواقع الصدارة والزعامة .إضافة إلى ما ورد أنفًا، فإن المشهد الحزبي في بعض الدول العربية يعرف تعددية حزبية لا تعددية سياسية على اعتبار أنه لا يمكن تمييز خطاب وبرامج مجموعة من الأحزاب من أحزاب اخرى مع ضرورة الاشارة إلى بعض الاستثناءات التي تجعل بعض الأحزاب على قلتها مميزة من حيث الخطاب والبرامج والتوجهات والأهداف.

الفرع الثاني: معوقات الانتقال الديمقراطي على مستوى الممارسة السياسية للأحزاب

تعدُ الاحزاب مدرسة للتنشئة السياسية وجهازًا للعمل السياسي وخزانًا يمدُ الدولة بالأطر البشرية والمرتكزات النظرية والفكرية الكفيلة بتحديد المشاريع التي تسعى الى الارتقاء بالشأن العام إلى مراتب متقدمة وتفعيلها. ومن ثم فكلما اعترى الأحزاب سلبيات كالقصور في الرؤية وعدم الوضوح في الخيارات انعكس ذلك سلبًا على أداء ومردودية أجهزة صناعة القرار، وإن الحزب أصبح الفاعل السياسي المحوري في الأنظمة السياسية الحديثة، وهو الأمر الذي يحتم على هذا الجهاز أن يكون على مستوى تطلعات مجتمعه، تنظيمًا وتأطيرًا وممارسة (حمزاوي 2007م، المسكي، 2005م واكنوش 1999م). ونستعرض ذلك على وفق الآتي:

1. غياب المقاربة الاستراتيجية: إن نجاح الانتقال الديمقراطي مرتبط بوضوح الرؤية والتصورات وآليات التنفيذ وإجرائه، بمعنى إحداث قطيعة مع القيم والممارسات التي ظلت طاغية على اللعبة السياسية، خصوصًا منها المقاربات ذات الطابع التكتيكي والخاضعة للاكراهات الظرفية التي تبرز على شكل منحنيات تارة صاعدة، وأخرى نازلة في حين يفترض أن يأخذ خط الإصلاح والتنمية والتطور مسارًا تصاعديًا لا يعود إلى النقطة التي سبق وهو أن عالجها الأمر الذي يسمح بتكوين تراكمات ومكتسبات لا يمكن أن تعرف الانتكاسات والتراجعات. ومن المؤكد أن بناء الدولة الحديثة والديمقراطية عملية تاريخية واجتماعية متعددة ومتداخلة الابعاد والمداخل؛ إذ يصعب ترجيح أولوية المدخل الاقتصادي على الاجتماعي فالمدخلان معًا إضافة للمدخل السياسي، بالنظر الى تكاملها البنيوي لإنجاز تصور شمولي يقطع مع التصورات الاصلاحية الجزئية أو القطاعية.
2. ضعف الأداء وأزمة المشاركة السياسية: من أهم مقتربات دراسة الأحزاب السياسية نجد المقترب الوظيفي الذي يرى أن الوظيفة الاساسية للحزب السياسي تتمثل في السعي لممارسة السلطة أو الاحتفاظ بها، بمعنى أن كل ممارسة سياسية هي بحث دائم عن السلطة أو طموح إليها، وبذلك يظل السعي لممارستها محور نشاط حزبي في ظل نظام ديمقراطي قائم على التنافس السياسي الذي لا يستقيم إلا في إطار سلطة مفتوحة يكون فيها الصراع السياسي المؤسسي مؤديًا مبدئيًا إلى شغل مناصب صناعة القرار في الدولة (جابر واخرون 1993م والبيج 1986م). أما فيما يتعلق بأزمة المشاركة السياسية فالمشاركة السياسية تعدُ احدى آليات إضفاء المشروعية على النظام السياسي بحيث تعزز من مرتكزاته الشعبية وتحصر إحتمالات الاختلال داخله، وهي تعدُ الآلية التي يمكن عبرها أن يتوصل المواطنين لتحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية، وقد أصبحت تمثل موضوعًا محوريًا من مواضيع علم الاجتماع السياسي والمشاركة السياسية تتمحور حول مساهمة المواطن ـ دورًا وتأثيرًا ـ في العملية السياسية الجارية في إطار النظام السياسي وفي الوقت الذي تتوقف فيه على إرادة المواطنين من حيث الأقدام عليها أو الامتناع عنها تعتمد أيضًا على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه أو انغلاقه على مساهمة المواطنين وتوافر القنوات والاليات التي ييسرها أمامهم كما ترتبط باعتبارها ممارسة سياسية برؤية النخب السياسية الحاكمة لدور المواطنين، بحيث إن هناك نخباً تتقبلها وتهيئ لها كل المستلزمات الضرورية لممارستها، وبعضها يقر بها على نطاق محدود أو جزئي، في حين تميل نخب اخرى الى معارضتها وقمعها ومصادرتها بشكل كامل، وعطفًا على ما سبق فإذا ما أخذنا تجربة عدد من الدول العربية فيما يخص مشروع الانتقال الديمقراطي، فالمغرب على سبيل المثال، فما عدا المبادرات التي تمت على مستوى ملف حقوق الانسان لم يتم إقرار إصلاحات سياسية ودستورية ولا الرفع من مستوى التنمية نفس الحالة تنطبق على اليمن وتونس والعراق وليبيا والجزائر ومصر .....الخ، وهو ما يجعل كل الدول العربية قابعة في مؤخرة الترتيب الدولي فيما يتعلق بمؤشرات التنمية، كما أدى إلى إستفحال الأزمات السياسية والاقتصادية. وإذا ما عرجنا على عملية المبادرة بسن قانون للأحزاب كما في المغرب واليمن على سبيل المثال فأنها تأتي في أطار السعي لهيكلة الحقل السياسي في أفق أن يصبح مؤهلاً لإنجاز الانتقال المنشود.

المطلب الثاني

الإصلاح الديمقراطي في اليمن

قبل الحديث عن الاصلاح الديمقراطي، سنتطرق لجزئية النظام الانتخابي إن البحث في موضوع النظام الانتخابي القائم في بلد ما لتقيمه بهدف إظهار مدى صلاحيته من عدمه واقتراح إصلاحه أو استبداله يستوجب في البدء الوقوف عند تحديد الأولويات المهمة التي ينبغي أن يوجه النظام الانتخابي لتحقيقها بما يجعل الديمقراطية ليست مجرد طقوس وإنما وسيلة فعالة وسليمة وهادفة الى تطوير العملية الديمقراطية في بلد تم فيه بناء النظام الديمقراطي أو إلى تخليصه كاليمن من نمط حكم الاستبداد والانتقال من الصراع الى السلام ومن الشمولية إلى

الديمقراطية التعددية ومن تسيد البنى التقليدية الى الحداثة بدءاً بمغادرة العصبية والعلاقات القبلية والانتقال الى المجتمع المدني والمواطنة المتساوية وتمكين الشعب من اختيار حكامه وتغييرهم عبر التداول السلمي للسلطة والمساهمة في إزالة معوقات التقدم وتحديث الدولة والمجتمع وخلق بيئة وبنية ثقافية واجتماعية ديمقراطية توفر شروط الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية، وهذا الاختيار لمضمون النظام الانتخابي لابد أن يرافقه الاختيار المناسب لشكل النظام الذي تكون إجراءاته متوافقه مع القدرة الإدارية المحكومة بمستوى التطور في البلد والمستوى الثقافي للناخب في بلد كاليمن يعاني اكثر من نصف سكانه من الامية وتدني الوعي السياسي ومن ثم تكون إحدى موجهات النظام الانتخابي ـ رفع الوعي السياسي وتحقيق تراكم في الثقافة الديمقراطية من خلال كل دورة انتخابية، لكن هذه المحددات الخاصة في كل بلد لا تعطي المبرر لإسقاط المعايير الدولية للانتخابات الديقراطية التعددية الحرة والنزيهة وصولًا الى التداول السلمي للسلطة وإلا صارت الانتخابات المتكررة تكريساً لديمقراطية الواجهة للحفاظ على نمط الحكم الاستبدادي وترسيخا لتقاليد مناهضة للديمقراطية، الأمر الذي يترتب عليه فقدان الثقة والأمل في التغيير عبر الاليات الديمقراطية وفي المقدمة الانتخابات العامة، وهو ما يخشى أن يصل التوجه الديمقراطي في اليمن إليه، ويستوجب إصلاحه قبل فوات الاوان، ووفقًا لذلك نستعرض الآتي:

الفرع الأول: الاصلاح الانتخابي أساس الاصلاح الديمقراطي

الفرع الثاني: فشل السلطة الحاكمة في الشراكة والتحول الديمقراطي

الفرع الأول

الإصلاح الانتخابي أساس الإصلاح الديمقراطي

على الرغم من أن التوجه الديمقراطي في اليمن قد بلغ عمر اعلانه (12) عامًا جرت فيه ثلاث دورات انتخابية نيابية في الأعوام 1993 م و 1997 م و 2003م، وشارك الناخبون في استفتاءين على الدستور عام 1992 م، وتعديله عام 2001م، ورافق الاستفتاء الاخير انتخابات أعضاء المجالس المحلية وشاركوا لأول مرة في انتخاب رئيس الجمهورية عام 1999م، غير أن هذه الفترة وما جرت فيها من انتخابات لم تشكل نقلة جديدة لتعزيز الديمقراطية، وإنما على العكس فإنا نجد أن كل دورة انتخابية تأتي اقل سلامة وأقل نزاهة من سابقتها، كما سيتضح لاحقًا ومن هذا المنطلق فإن الأولويات التي تستند اليها كمحددات للنظام الانتخابي الافضل في اليمن هي أولويات الانتقال إلى المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي، علاوة على الاولويات المتعلقة بالوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي والسياسي والمصالحة الوطنية التي لم يتأت للدولة الموحدة بعد قيامها عام 1990م تحقيقها وعمقت مشكلاتها حرب 1994م، لقد أخذ اليمن بنظام الدائرة الفردية والفوز بالأغلبية النسبية، وسوف نخضع ذلك للتقييم من : تعزيز التعددية الحزبية إحلال الروابط السياسية محل العلاقات العصبوية، وعدالة النظام الانتخابي والقبول بالشرعية (المخلافي، 2005م).

1. تعزيز التعددية الحزبية: يعدُ من الأولويات الأهم للنظام الانتخابي في اليمن، التي يجب أن يوجه لتحقيقها هو تثبيت وتعزيز النظام الحزبي والتعددية الحزبية الركن الاساس للنظام السياسي الديمقراطي ، وكون الاحزاب تمثل مؤسسات المجتمع المدني، التي تستوعب القوى الراغبة في المشاركة في ادارة الشأن العام والحياة السياسية وعن طريقها تمثل المصالح والأيديولوجيات المختلفة , وتحويل الصراع المدمر على السلطة والثروة إلى تنافس للوصول إلى الحكم بواسطة الآليات الديمقراطية وعبر الانتخابات الحرة والنزيهة، ويتوقف على تعزيز التعددية الحزبية مستقبل بناء النظام الديمقراطي وإزالة معوقات التغير والتحديث في اليمن، وبالتالي فإن اختيار أي نظام انتخابي لا يستهدف تحقيق هذه المهمة يجعل الانتخابات ضربا من العبث ويجعل التوجه الديمقراطي بدون مضمون وبدون مستقبل لأسباب تتعلق بظروف اليمن ومنها حداثة الاعتراف بالتعددية الحزبية، حيث يحصل الاعتراف بها مع قيام الجمهورية اليمنية عام 1990م.

2. إحلال الروابط السياسية محل العلاقات العصبوية: من المعلوم أن قوة تأثير البنى التقليدية في اليمن زعماء العشائر والقبائل والعلاقات الجهوية والقبلية وعاداتها وتقاليدها في تصاعد مستمر عكس منطق الاشياء وجدلية التحول التاريخي، إذ تم إنهاء النظام السياسي التقليدي، الإمامة، في الشمال بقيام الجمهورية عام 1962م، والقبيلة كمؤسسة ذات تأثير محصورة الوجود في منطقة صغيرة شمال الشمال، لكن نهاية عقد الستينات ومطلع السبعينات من القرن العشرين شهد حالة إنعاش للعلاقات القبلية في مناطق اخرى من الشمال، وفي الثمانينيات جرى إعادة إنتاج العلاقات القبلية وتسييد عادتها وتقاليدها. وبعد استقلال الجنوب من حكم التاج البريطاني وقيام الدولة الوطنية على أنقاض نظم السلطنات والمشيخات المعتمدة على البنية القبلية وعلاقاتها وعاداتها وتقاليدها، وحلت سلطة الدولة محل سلطة القبيلة، والعلاقات السياسية والرابطة الوطنية، وبدرجة كبيرة محل العلاقات الجهوية والقبلية والقانون محل الأعراف والعادات المحلية والقبلية، وبعد توحيد اليمن وقيام الجمهورية اليمنية عام 1990م مصحوبة بالديمقراطية التعددية جرى إحياء مستهدف للتعصب الجهوي المناطقي والقبلي في الجنوب وبعد حرب 1994م، تم (تسييد) ثقافة التعصب الجهوي والقبلي في كل اليمن. ولأن قوة العلاقات الجهوية القبلية وتسييد ثقافتها قد اصطنعت بفعل السلطة ولكي لا تحل التعددية السياسية والحزبية محل الروابط التقليدية وتحل الروابط السياسية محل الروابط التقليدية جرى عن قصد إيجاد احزاب مختلطة مع القبيلة وصارت الزعامات والوجاهات القبلية والعشائرية الحقيقية والمستحدثة ـ المصطنعة ـ هي الزعامات الحزبية خاصة على الصعيد المحلي وصار الولاء للسلطة ونيل دعمها للمرشح في الانتخابات النيابية يمر عبر الولاء المناطقي والقبلي والدعم العشائري أو العائلي، وكما يتبين لاحقاً فإن النظام الانتخابي الحالي في اليمن يعزز الروابط القبلية، وينتج عنه غلبة تمثيل القوى التقليدية في مجلس النواب وهو يسيد بنى ما قبل دولة القانون كبنية فعلية وثقافة اصيلة، ومن هذا المدرك فإن اليمن بحاجة الى نظام انتخابي يعزز التعددية ويمكن اليمن من الانتقال إلى التحديث ومن ذلك إقامة دولة القانون ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية بما يمكنها من أن تلعب دورًا فعالًا ليس في المشاركة السياسية، ومنها الانتخابات فحسب بل والمشاركة الفاعلة في التحديث وتنشئة المجتمع وأفراده على القيم الديمقراطية وحقوق الانسان والانتقال الى المجتمع المدني الحديث بما في ذلك إحلال الروابط السياسية محل العلاقات القبلية والانتماء الوطني والولاء لكيانه الأكبر بدلاً من الانتماءات القبلية والعشائرية والمناطقية والسلالية التي تعوق الاندماج الوطني وإقامة الدولة الحديثة ناهيكم عن إقامة الديمقراطية والاستقرار والتنمية.

3. عدالة النظام الانتخابي وتحقيق الشرعية والقبول بها: يقضي التفرد بالسلطة إلى التحكم بها وبالثروة واحتكارهما معًا، علاوة على أن شحة الموارد والتخلف في اليمن يجعل إمكانية قيام الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية غير ممكن ويهمش مصالح الأغلبية الساحقة من الفقراء ويستبعد دورهم وخاصة الدور السياسي للمرأة. وبالتالي تفقد السلطة كل شرعية للبقاء والحد الادنى من القبول مما يجعلها مصدرا لدورات العنف والغلبة ويجعل المجتمع رهينة للضعف والتخلف وعدم الاستقرار، الأمر الذي يستوجب اختيار النظام الانتخابي الذي تأتي نتائجه ببرلمان يضم في عضويته الرجال والنساء، الاغنياء والفقراء، ومن مختلف المناطق، وأن يكون حجم تمثيل الاحزاب في البرلمان متناسبًا مع حجم الاصوات التي يحصل عليها الحزب في الانتخابات وهو ما ليس يقدر النظام الحالي على تحقيقه. اما فيما يتعلق بتحقيق الشرعية والقبول بها ففي قراءة لتاريخ اليمن القريب والبعيد تظهر مقاومة ورفض الشرعية السلالية والمناطقية والقبلية ومحاولة فرضها بالقوة أفضى الى التمزق والحروب والثورات والانقلابات التي تميز بها اليمن عن غيره من دول الجزيرة والخليج وإدراكًا من أن الشرعية الديمقراطية ضرورة حياتية لليمن ووحدته وللتحديث والسلام الاجتماعي فيه كان التسليم بضرورة قيام الوحدة سلميًا وارتباط إعلان قيامها بإعلان قيام الديمقراطية والتعددية الحزبية غير أن حرب 1994م قد تلت أول انتخابات نيابية وجعلت أساس شرعية الوحدة والحكم شرعية المنتصر في الحرب وصار من أولويات البلاد استعادة الوفاق الوطني والقبول بالشرعية بالرضا الحقيقي هو الأمر الذي يستوجب أن يسهم النظام الانتخابي في خلق مناخ

للوفاق بين المناطق والأحزاب والناخبين وإحلاله محل مناخ العداء والصراع والعنف الذي خلقته الحرب واستمرار نتائجها، وأن يكون من وسائل المصالحة الوطنية بإزالة الانقسامات الحادة داخل المجتمع التي عمقتها الحرب ونتائجها، والنظام الانتخابي الذي يستطيع أن يلعب هذا الدور هو النظام الانتخابي العادل الذي يجعل نتائج الانتخابات محققة لشرعية مقبولة؛ أي: أن تأتي نتائج التمثيل في مجلس النواب مساوية لحجم الاصوات التي يحصل عليها الحزب ومجسدة لتمثيل المصالح المتباينة والمواقف والايديولوجيات المختلفة على امتداد الساحة الوطنية وأن يمثل البرلمان تلوينات الوضع السياسي القائم بالفعل ـ وبما يجعل طريقة عمله تعبيرًا عن مصالح المواطنين جميعًا وقادرًا على توجيه سياسة الحكومة نحو مراعاة المصالح كافة وإيقاف السياسات الخاطئة وتجعله قادرًا على محاسبة الحكومة وبما يجعل الأقلية قادرة على اخضاع الأغلبية للمساءلة ومنعها من الخروج على الشرعية الديمقراطية، وهو ما لم يكن قادرًا على تحقيقه النظام الانتخابي في اليمن؛ وذلك يستدعي استبداله بإجراء إصلاح شامل للنظام الانتخابي.

الفرع الثاني
فشل السلطة الحاكمة في الشراكة والتحول الديمقراطي

منذ قيام الجمهورية اليمنية في مايو 1990م وربط الوحدة بالديمقراطية جرت ثلاث دورات نيابية كما وردنا أنفًا ـ غير أن أول دورة انتخابية عام 1993م كانت الأكثر نزاهة وحرية بسبب التوازن السياسي والعسكري القائم يومذاك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وبين الشمال والجنوب طرفي تحقيق الوحدة، غير أن اختلال هذا التوازن بفعل الحرب الاهلية عام 1994م، قد قاد إلى جعل كل دورة انتخابية تاليه خطوة إلى الوراء، إذ لم تعد غايتها التداول السلمي للسلطة وإنما الاحتفاظ بها إلى أجل غير مسمى أو غير معروف نهايته، الأمر الذي ترتب عليه فقدان الأمل بإمكانية التغيير الديمقراطي عبر صناديق الاقتراع وانتقل فقدان الأمل عن الإعداد للانتخابات النيابية التي كان يفترض إجراؤها في 27 أبريل 2009م من المواطن العادي إلى قواعد وقيادة الأحزاب، وأقدم الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام على السير في الإعداد للانتخابات منفردًا في ظل مقاطعة أحزاب المعارضة للمشاركة في الإدارة الانتخابية وإجراءات القيد والتسجيل، وفي ظل انقسام حاد سياسي وجهوي ومواجهات سياسية وعسكرية واشتداد نفوذ الجماعات المتطرفة المسلحة، ومواجهة التجمعات السلمية في الجنوب والشمال بالقمع، بما في ذلك التجمعات الاحتجاجية على إجراء العمليات الانتخابية ـ ولم يكتشف القائمون على الحكم مخاطر ما أقدموا عليه من إنهاء الحوار مع احزاب اللقاء المشترك من سير الحزب الحاكم بالإعداد للانتخابات منفردًا في ظل هذه الظروف، إلا بعد أن حان موعد دعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس نواب جديد، وهنا تراجع الحزب الحاكم عن رهانه الذي لم يكن له اساس , وكان من شأن ذلك تجنيب البلاد مغامرة اجراء انتخابات كانت ستمثل انقلابًا على الديمقراطية، وقد يترتب على هذه الخطوة انزلاق البلاد الى عنف شامل، وكان توافق الحزب الحاكم في 23 فبراير 2009م مع احزاب اللقاء المشترك على تأجيل الانتخابات إلى 27 أبريل 2011م لإجراء إصلاحات سياسية ودستورية وقانونية للنظام السياسي والانتخابي وتوفير المناخ السياسي الذي يوافق المطالب المطروحة من أحزاب اللقاء المشترك في إزالة نتائج وأثار حرب 1994م، وحل القضية الجنوبية وقضية صعدة وهو توافق مثل مخرجًا مؤقتًا من المأزق لكن إخراج اليمن من أزمته حينها وتجنيبه مخاطر الانزلاق الى المواجهة والعنف يتطلب إستراتيجية للإصلاح الشامل بما في ذلك إصلاح النظام السياسي والانتخابي، لكن السلطة استخدمت التمديد لمجلس النواب والحكومة ليس لتنفيذ الإصلاح الديمقراطي طبقا للاتفاق وإنما لإطالة عمرها بدون مقابل وأضاعت الوقت وأعادت الكره من جديد في السير نحو الانتخابات بحزبها منفردًا، ولأن الأوضاع فعلا تجعل من مثل هذه الانتخابات سبباً لسقوط شرعية السلطة كليا تراجعت عن إجراء الانتخابات. لقد توقف التحول الديمقراطي في اليمن في بداية مرحلته الأولى والمتمثلة في اعلان القبول بالديمقراطية والتوقف عند ديمقراطية الوجاهة والواجهة، ودون الانتقال إلى المراحل التالية (المخلافي 2011م)، إذ من المعروف أن التحول الديمقراطي يمر بثلاث مرحل (المخلافي 1999م و المخلافي 2010م):

الأولى: سقوط النظام السلطوي وظهور نظام بديل، هو النظام الديمقراطي الذي تمارس فيه السلطة حكومة منبثقة عن انتخابات حرة ونزيهة تمارس مهامها في أطار من الشرعية الشعبية والمشروعية القانونية ومن خلال بنى مؤسسية يحترمها الجميع.

الثانية: التوافق على الإصلاح الديمقراطي بما يحقق بناء دولة القانون الدولة الديمقراطية الحديثة.

الثالثة: مرحلة الانتقال الديمقراطي وفي هذه المرحلة يجري الانتقال التوافقي الى إصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وترسيخ أسس النظام الديمقراطي وتداول السلطة كنتيجة طبيعية لتنظيم انتخابات دورية حرة ونزيهة، وهنا يستقر الانفتاح السياسي وتنهى حالة احتكار السلطة أو تركيزها بأية صورة من الصور ويتحقق مبدأ التعدد والتنافس ومبدأ المساءلة واحترام الحقوق واستدامة العملية الديمقراطية.

قد حققت اليمن المرحلتين الأولى والثانية بعد إجراء الانتخابات النيابية عام 1993م، والتوافق بعد ذلك على الإصلاح الديمقراطي بموجب وثيقة العهد والاتفاق إلا أن الحرب أعادت الأوضاع الى بداية المرحلة الأولى والتوقف عند ديمقراطية الواجهة مع عودة النظام التسلطي لعدم الاهتمام الدولي بضرورة الإصلاح الديمقراطي في اليمن ولعدم توفر شروط التحول الديمقراطي، وكان إجهاض مشروع الإصلاح الديمقراطي بالحرب، فلم تعد أحزاب المعارضة تطرح ضرورة الإصلاح الديمقراطي إلا بمناسبات الانتخابات أو إقدام السلطة على تعديلات دستورية أو تعديل قانون الانتخابات للسيطرة المطلقة على الانتخابات غير أن تغير الموقف الدولي بعد احداث 11 سبتمبر 2001م، وطرح مبادرات الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ـ كما ورد أنفًا ـ وقد أعاد خلال السنوات الماضية مطالب الإصلاح الديمقراطي وتبنيها بصورة منهجية من قبل احزاب المعارضة ممثلة في أحزاب اللقاء المشترك، ما جعل السلطة الحاكمة تضطر أمام الضغوط الخارجية إلى تبني الاصلاح الديمقراطي . خلال السنوات المنصرمة ومنذ 2004م، وبسبب أن الإصلاح الديمقراطي ظل رهن مناورات السلطة ووصول المجتمع إلى فقدان الأمل في التغير الديمقراطي وإظهار القائمين على السلطة بأنهم غير مستعدين لدفع كلفة الديمقراطية بتداول السلطة حدثت تطورات خطيرة من أهمها تأكل شرعية الحكومة وبروز رفض مطلق للسلطة القائمة من قبل أبناء الجنوب والدعوة للانفصال، واستمرار حرب صعده و أسبابها منذ عام 2004م واتساع رقعتها الجغرافية وكلفتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ انتقل الصراع من اجل تداول السلطة إلى إطار يهدد وجود الدولة الموحدة ووحدة التراب الوطني، الأمر الذي جعل المعارضة ممثلة في احزاب اللقاء المشترك تعمل على ايجاد كتلة تاريخية للتغير والإصلاح الديمقراطي أفضت هذه الجهود إلى عقد ملتقى تشاور وطني في صنعاء خلال الفترة 20 ـ 21 مايو 2009م وخرج الملتقى من خلال وثيقة الحوار الوطني والبيان الختامي الصادرين عنه بأسس رؤية للتغير والإصلاح وتشكيل لجنة تحضيرية للحوار الوطني ضمت إلى جانب احزاب اللقاء المشترك وحزب التجمع الوحدوي اليمني ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني غير السياسية وعن مختلف الفئات الاجتماعية: المرأة والشباب ورجال الدين والتجار وشيوخ القبائل وغيرهم. وكان أول ما انجزته من مهام هو اصدارها في 7 سبتمبر 2009م مشروع رؤية للإنقاذ الوطني طرح على السلطة والمجتمع للحوار والتواصل إلى توافق بشأنها، وتشمل هذه الرؤية أسس ومضامين الإصلاح الديمقراطي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي مجال الإصلاح السياسي اقتراح الوثيقة تغير شكل الدولة الى دولة اتحادية فدرالية، على الرغم من إقرار السلطة والمعارضة بضرورة التغير، وعليه سوف يتم التطرق بإيجاز لحالة انسداد التحول الديمقراطي وإيقاف العملية الديمقراطية من المسائل الرئيسة للتحول الديمقراطي: اللامركزية واستقلال القضاء والاصلاح الاداري ومكافحة الفساد وحرية الرأي والتعبير وفق الآتي:

1. **اللامركزية:** لقد كانت اللامركزية الحكم تحتل أهمية خاصة في الجمهورية اليمنية لإنهاء موروث وتقاليد حكم شمال اليمن المتمثلة في تركيز السلطة بيد السلطة التنفيذية وتركيز القرار السياسي والتنموي والمؤسسات الخدمية في العاصمة؛ وذلك جعل دستور دولة الوحدة قبل تعديله عام 2001 م، يعير اهتمامًا خاصًا اللامركزية الحكم وتنظيمها بوضوح أكبر من أية مسألة أخرى من مسائل الديمقراطية وذلك بإعطاء الصلاحية الكاملة

للمجالس المحلية المنتخبة بكامل هيئاتها بما في ذلك رؤساء المجالس: المحافظون ومدراء المديريات واعتبر الدستور السلطة المحلية سلطة مستقلة غير أن القائمين على السلطة عوّقوا إقامة المجالس المحلية وكانت اللامركزية احد عوامل الصراع بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي وهو الصراع الذي افضى إلى الحرب الاهلية عام 1994م. وبعد الحرب صدر قانون السلطة المحلية عام 2000م. وجاء مخالفا للدستور بإعطاء السلطة التنفيذية حق الاختيار في تعيين أو انتخاب رؤساء المجالس المحلية: المحافظ ومدير المديرية وسلب سلطة المجالس المحلية ومنحها لممثلي السلطة التنفيذية المركزية: المحافظ ومدير المديرية ومكاتب الوزارات في المحافظة وتم تعديل الدستور عام 2001م لمواءمته مع القانون. محاولة لاحتواء حالة الرفض الواسع في الجنوب لمركزية السلطة وما ترتب عليها من فساد قررت السلطة إجراء إصلاحات شكلية في السلطة المحلية، وعليه وخلال السنوات الماضية، وإن كانت السلطة قد طرحت شعار الإصلاح الديمقراطي وقدمت المعارضة رؤى لذلك الإصلاح بما في ذلك الانتقال الى اللامركزية إلا أن ما جرى في الواقع من حيث التشريع والممارسة كان بالاتجاه المعاكس أي عدم الانتقال من المركزية الى نظام اللامركزية بل الإغراق في المركزية وتركيز السلطة في العاصمة وبيد رئيس الدولة وعائلته , وبسبب ما أفضت إليه هذه الحالة من انقسام جهوي حاد صار يهدد وجود الدولة ووحدة الكيان الوطني فإن الحلول التي كانت مقبولة قبل خمس سنوات المتمثلة في إقامة حكم محلي كامل الصلاحيات وانتخاب كل أعضاء هذه المجالس ورؤسائها ـ المحافظ ومدير المديريات فإن هذا الحل لم يعد ـ اليوم ـ مقبولًا في ظل المطالبة بالانفصال في الجنوب وحرب صعده في الشمال.

2. إصلاح العدالة ومكافحة الفساد: إذا ما أمعنا النظر في رؤى الإصلاح الديمقراطي من أجل التغير وإحداث تحول ديمقراطي في اليمن المشار اليه أنفًا يتضح لنا أن إصلاح العدالة يتطلب إصلاحا مؤسسيًا وتشريعًا في إطار إصلاح النظام السياسي ومن الفصل بين السلطات وتوازنها بما يحقق استقلال القضاء ويجعله في مركز يمكنه من حماية حقوق الانسان والديمقراطية والإسهام في محاربة الفساد، ومن ثم يكون الإصلاح المطلوب للقضاء شاملا بنية النظام السياسي والقضاء معًا وتحديث إدارة القضاء وأدائه وإصلاح التشريع المتعلق بالقضاء ورقابته على السلطات الأخرى وخاصة السلطة التنفيذية وأفراد المجتمع (المخلافي 2004 م) وفي هذا المجال وبسبب رفع شعار الإصلاح الديمقراطي، على الصعيد الدولي جرى في اليمن عام 2006م تعديل قانون السلطة القضائية وإصدار قانون الإقرار بالذمة المالية وقانون مكافحة الفساد وصدر قانون جديد بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية. لقد كان إصدار هذه القوانين بفعل ضغوط متطلبات الدعم الخارجي ورؤى أحزاب المعارضة للإصلاح الديمقراطي وخاصة مشروعا اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني دون أن تتوفر إرادة الإصلاح لدى السلطة؛ وذلك جعل هذه القوانين تصب ليس بإتجاه اصلاح القضاء ومكافحة الفساد وانما تصب في إستراتيجية الخلاص من ضغوط الجهات الدولية المانحة وإفراغ مطالب المعارضة من مضامينها بإجراءات شكلية تستخدم للحاجة المؤقته واستهلاك الوقت لقد خلا تعديل قانون السلطة القضائية من هدف إحداث تغيير يحقق استقلال ·القضاء وتحديثه إدارة وأداة ومعرفة بما يجعله قادرًا على تحقيق العدالة دونما تدخل أو تأثير.

ومما تقدم يتضح أنه من غير الممكن في ظل الإزمة البنيوية والفساد البنيوي إصلاح القضاء وتحقيق استقلاليته وفرض سيادة القانون وإصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد دون إيجاد حلول للأزمة الوطنية الشاملة، وتغيير في الدولة والنظام السياسي بمجمله، بما يحقق حل الشراكة في السلطة والثروة وتداول السلطة سلميًا، وأن رفض السلطة الاصلاح الديمقراطي قد جعل ايقاف العملية الانتخابية مخرجًا مؤقتًا لمنع انزلاق البلاد الى الفوضى، وبعد فقدان كل خيار تم تأجيل الانتخابات التي كانت ستمثل انقلابًا على الديمقراطية وقد يترتب على ذلك انزلاق البلاد الى عنف شامل، وكان توافق السلطة في 23 فبراير 2009م مع أحزاب اللقاء المشترك على تأجيل الانتخابات إلى 27 أبريل 2011م لأجراء إصلاحات سياسية ـ دستورية ـ قانونية للنظام السياسي والانتخابي وتوفير المناخات

السياسية التي تتمثل بحسب المطالب المطروحة من احزاب اللقاء المشترك في إزالة نتائج وأثار 1994م وحل القضية الجنوبية وقضية صعدة وهو توافق عام لم تحدد تفاصيله ولكنه شكل مخرجا مؤقتًا من المأزق غير أن السلطة قد اهدرت الوقت ومضت المدة دون التوصل الى توافق على الاصلاح الديمقراطي، وفي ظل تأكل شرعية السلطة تبين بعد ذلك عما اعتبرته احزاب اللقاء المشترك مخرجاً مؤقتاً لمأزق البلاد تعاملت معه السلطة بأنه مكسب مجاني لاستمرار حكمها لمدة سنتين أو أكثر وتظل الشرعية الوحيدة القائمة هي التوافق الذي بموجبه تم تأجيل الانتخابات واستمرار هذه الحالة يجعل اليمن أمام اللاشرعية وأمام مخاطر الانزلاق إلى حرب أهلية واسعة، وهو ما وصلت إليه بالفعل.

الخاتمة:

إن تغيير الأوضاع سلميًا عبر إصلاح ديمقراطي شامل من أجل بناء الدولة الحديثة , ينطلق من التفريق الواضح بين السلطة والنظام السياسي من ناحية والدولة من ناحية أخرى؛ فالسلطة يجب تداولها سلميًا بتغيير القائمين عليها بالطرق الديمقراطية والنظام السياسي يجب إصلاحه بالتطوير والتغيير وعبر الإصلاح الديمقراطي باعتباره ضرورة ملحة اليوم في اليمن؛ لمنع انهيار الكيان الوطني؛ أما الدولة فهي مؤسسة دائمة ومستمرة ويجب العمل على ألا يؤدي الصراع السياسي والتنافس السياسي إلى تهديد وجود الدولة أو سلامة ووحدة أراضيها. لكن معوقات التغيير والحرب في اليمن صارت تهديد حقيقي لوجود الدولة ولعلى استمرار هذه الحالة يقود البلاد إلى الانهيار الشامل والتفكك؛ لذلك يقف اليمن في المرحلة الراهنة أمام ضرورة التغيير وحتميته لتحقيق واقع أفضل.

إن رؤى إصلاح النظام السياسي لإقامة دولة القانون وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة هي المدخل للإصلاح الشامل؛ لان تحقيقها يوفر أداة الاصلاح ويخلق شروط لمنع التدهور وانزلاق البلاد إلى المجهول ويوقف حالة الانقسام الوطني ويخرج الصراع من الإطار الذي صار يهدد وجود الدولة ووحدة أراضيها إلى إطار تداول السلطة وهو خطر صار واقعيًا مشهودًا في ظل وصول أزمة اليمن إلى أزمة شاملة ظواهرها: إنقسام وطني حاد يضع البلد أمام خطر الانهيار بوجود رفض شعبي لاستمرار هذه الأوضاع في الجنوب وعموم اليمن، إن غياب الحلول يطرح بديل الانفصال. أن محاولة الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي دون أن يسبقه إصلاح النظام السياسي ليس لأنه فشل فحسب بل أدى إلى نتائج عكسية برز منها فشل التنمية وتفشي الفساد والفقر، وقاد اليمن إلى الحرب الاهلية، ولان التحول الديمقراطي في اليمن ضرورة وطنية لمنع انزلاق البلاد نحو الانهيار التام للدولة، كان يستوجب سرعة القيام بالتغيير والإصلاح الديمقراطي عبر مصالحة وطنية ووفاق وطني على أساس عقد اجتماعي جديد يوفر شروط الانتقال الديمقراطي وإقامة دولة القانون، الدولة الحديثة كأساس لا غنى عنه لاستقرار اليمن وتحقيق تنمية شاملة وعادلة، وبه فقط يرفع الخطر الذي صار لا يهدد أمن واستقرار اليمن فحسب وإنما يهدد أمن واستقرار الاقليم المجاور والسلام الدولي، وذلك يجعل مهمة التغير عبر الإصلاح الديمقراطي ليس مهمة اليمنيين وحدهم؛ بل مهمة دول الإقليم وفي مقدمتها دول الجوار ومجموعة الثماني المتبنية لعملية الإصلاح الديمقراطي في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا التي لم يلمس حتى الآن أي دور حقيقي لها لدعم الديمقراطية وتمويل التحول الديمقراطي. في ظل هذه التحديات الخطيرة التي يواجهها اليمن من أزمة سياسية خطيرة قوامها: القضية الجنوبية وانسداد الافق السياسي وأزمة اقتصادية تلقي تبعاتها مع نتائج الأزمة السياسية لتشكل خطرًا هدد الكيان الوطني ودفع بالبلد إلى الانزلاق نحو الفوضى والانهيار والتفكك يكون اليمن بحاجة إلى مواجهة هذه الازمات بقوى حية، قوى التغير والإصلاح.

أهم التوصيات:

1. ضرورة بل حتمية التغيير السلمي بالإصلاح الديمقراطي من التوافق الوطني الشامل على عقد اجتماعي جديد يكون أساسًا للإصلاح ويوفر شروط التحول الديمقراطي نحو بناء الدولة الحديثة.
2. بسبب وجود انقسام سياسي داخلي حاد في اليمني توجب إيجاد مصالحة وطنية وحلول سياسية يرضى لها أطراف فصائل اليمن وفصائله جميعًا.

المراجع:

أولًا: الكتب المتخصصة

- الكرشي ،خالد ومسافر زاده الحقيقة (2018م .(قراءة في مسار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في تونس. تونس، الشراكة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم.
- جابر، ساميه محمد واخرون (1993م). السياسة والمجتمع. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- العلمي, عبدالقادر (2005م). الثقافة السياسية الجديدة. الرباط، منشورات الزمن.
- اكنوش، عبداللطيف (1999م). واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، الدار البيضاء، مطبعة برو فانس.
- فاضل, فادي، المصالحة في القانون الدولي غاية ومسار لا عفوية ومصالحة في ما العدالة الانتقالية. بدون دار نشر.
- عبداللطيف ، كمال (2014م). العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب. تجربة هيئة الانصاف والمصالحة، الدوحة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- نعمان ، لؤي طارش (2021م). المفيد في النظم السياسية والقانون الدستوري. الطبعة الثانية، مكتبة الوراق، عدن.
- نعمان، لؤي طارش (2022م). المفيد في القانون الإداري اليمني. الطبعة الثانية، مكتبة الوراق، عدن.
- المخلافي ،محمد أحمد علي (2011م). التغير الاصلاح الديمقراطي في اليمن ضروراته معوقاته. صنعاء، الافاق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
- المخلافي ،محمد احمد علي (2005م). تقدير التطور الديمقراطي في اليمن. بيروت، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
- المخلافي ،محمد احمد (2010م). التحول الديمقراطي في اليمن في تقييم واقع المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في منتدى المستقبل، بيروت.
- المخلافي، محمد أحمد (1999م). قضية دولة القانون في الازمة اليمنية. الجزء الأول، دار الكنوز الادبية بيروت.
- المخلافي ،محمد احمد (2004م). الحق في المحاكمة العادلة في الوطن العربي. المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس.
- كلادي ،محمد (1995م). المجتمع والسلطة (دراسة في إشكالية التكوين التاريخي والسياسي للمؤسسات والوقائع الاجتماعية). الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.

ثانيًا: الكتب المترجمة للعربية

- كالهون، نويل (2014م). معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دولة شمولية الى دولة ديمقراطية. ترجمة: صفاف شربا، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

ثالثًا: الدوريات

- بلكوش، الحبيب (2016م). العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي. مجلة سياسات عربية، العدد 18.
- ابو اسعد ،حافظ (2007م). الصراعات الكامنه في الشرق الاوسط (الحكم المركزي) الديمقراطية النخبوبة أم ديمقراطية الجماهير؟. المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 14.
- العليكم، حسن حمدان (2008م). التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين (دراسة إستشراقية). المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 19.
- البيج، حسين علوان (1986م). المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية. المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 223.
- حمزاوي، زين العابدين (2007م). الاحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب. المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 16.

- الحثلان، صالح بن محمد (2008م). السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي. المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 19.
- بلقصري، عبدالواحد (2009م). إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب. المستقبل العربي، بيروت، مركز الوحدة العربية، العدد 362.
- شعبان ،عبد الحسين (2013م). الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة. يتفكرون، العدد 2.
- برنوصي، عمر (2004م). المجتمع المدني الانتقال الديمقراطي والملكية في المغرب وجهة نظر. الدار البيضاء، دار الافاق العدد 23.
- نعمان، لؤي طارش (2020م). الرقابة الدستورية على القوانين في الجمهورية اليمنية (دراسة تحليلية نقدية). مجلة القانون، العدد 22، كلية الحقوق، جامعة عدن.
- شقير، محمد (1993م). التنظيمات السياسية بالمغرب. المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي. الرباط، المغرب.
- المسكي، محمد (2005م). أشكالية الاصلاح الدستوري ورهان التحديث والديمقراطية. مسالك في الفكر والسياسية والاقتصاد، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، العدد 3.

رابعًا: الوثائق

- نص المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية بشأن اليمن.
- الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة لعربية بيروت (2008م).
- المرصد اليمني لحقوق الانسان التقرير السنوي لحقوق الانسان والديمقراطية في اليمن 2005م، صنعاء 2006م.
- التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات.